

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مواصفة

عرض تكوين ماستر

أكاديمي

القسم	الكلية/ المعهد	المؤسسة
القانون العام	كلية الحقوق والعلوم السياسية	جامعة عبد الرحمن ميرة- بجاية

الميدان : حقوق وعلوم سياسية

الفرع: حقوق

التخصص: القانون الإداري

السنة الجامعية: 2018/2017

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR

ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

HARMONISATION

OFFRE DE FORMATION MASTER

ACADEMIQUE

Etablissement	Faculté / Institut	Département
Université Abderrahmane MIRA– Béjaia	Faculté de Droit et des Sciences politiques	Droit public

Domaine: Droit et Sciences politiques

Filière: Droit

Spécialité: Droit Administratif

Année Universitaire : 2017/2018

الفهرس

ص 03

الصفحة	الموضوع
04	I- بطاقة تعريف الماستر-----
05	1-تحديد مكان التكوين-----
05	2-المشاركون في التكوين -----
06	3-إطار وأهداف التكوين-----
06	أ. شروط الالتحاق -----
06	ب. أهداف التكوين-----
07	ج. المؤهلات و القدرات المستهدفة -----
07	د. القدرات الجهوية و الوطنية لقابلية التشغيل-----
07	هـ. الجسور نحو تخصصات أخرى-----
08	و. مؤشرات متابعة مشروع التكوين -----
08	ز. قدرات التأطير -----
09	4-الإمكانيات البشرية المتوفرة-----
09	أ- اساتذة المؤسسة المتدخلين في الاختصاص -----
11	ب-التأطير الخارجي-----
12	5-الإمكانيات المادية المتوفرة-----
12	أ. المخابر البيداغوجية والتجهيزات -----
14	ب.ميادين التريص والتكوين في المؤسسات-----
15	ج. مخابر البحث لدعم التكوين في الماستر-----
15	د. مشاريع البحث لدعم التكوين في الماستر-----
15	هـ. فضاءات الأعمال الشخصية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال -----
16	II- بطاقة التنظيم السداسي للتعليم-----
17	1-السداسي الأول-----
18	2-السداسي الثاني-----
18	3-السداسي الثالث-----
19	4-السداسي الرابع-----
19	5-حوصلة شاملة للتكوين-----
20	III البرنامج المفصل لكل مادة -----
53	IV- العقود/الاتفاقيات -----
45	VI- رأي وتأشيرة الهيئات الإدارية والعلمية-----

بطاقة تعريف الماستر
(تعبئة كل الخانات إجباري)

- كلية: الحقوق والعلوم السياسية
- قسم : القانون العام

قرار تأهيل الماستر: القرار الوزاري رقم 183 مؤرخ في 01 سبتمبر 2009 معدل بموجب القرار رقم 801 مؤرخ في 24 أوت 2014.

2- المشاركون في التكوين (*):

- المؤسسات الجامعية الأخرى:

- المؤسسات و الشركاء الاجتماعيون الاقصاديون الآخرون:

- الشركاء الدوليون الأجانب :

- إدراج الاتفاقيات الخاصة بالتكوين في الملاحق .

3- إطار وأهداف التكوين:

أ- شروط الالتحاق (تحديد تخصصات النموذجية لليسانس التي تسمح بالالتحاق بالتكوين في الماستر المعني)

- شهادة الليسانس في تخصص قانون عام
- عدم تعرض المترشح إلى عقوبات تأديبية
- الحصول على نتائج إيجابية خلال المسار الدراسي لليسانس

ب- أهداف التكوين (الكفاءات المستهدفة، المعارف المكتسبة عند نهاية التكوين، 20 سطر على أكثر تقدير)

- مجالات الدراسة تفضل المواضيع القانونية المرتبطة بالحياة العمومية، وتحولات الدولة والإدارة العمومية خاصة في ظل الإصلاحات السياسية والتوجهات الحديثة للدولة.
- يهدف كذلك إلى توجيه الطلبة نحو تكوين يساير التطورات الحديثة في الإدارة والمؤسسات العامة من أجل تقديم خدمة عمومية عصرية وتسهل الحياة اليومية للموطن، وتساهم في إعادة الثقة بين الإدارة والموطن.
- كما يهدف تخصص القانون الإداري إلى إعطاء تكوين نوعي متخصص ومتنوع من خلال الاعتماد على برنامج يمس كل المجالات المرتبطة بالحياة العامة والخدمة العمومية، وحتى التوجهات الحديثة على المستوى الدولي.
- التكوين في تخصص القانون الإداري يسمح للمتخرج الالتحاق بالحياة المهنية من خلال مسابقات التوظيف في الوظيفة العمومية والإدارة بصفة علامة.
- يهدف التكوين كذلك إلى تمكين الطالب من حرية اختيار عدة تخصصات متاحة له في الماستر كما يهدف التكوين إلى تمكين الطالب من التحضير المسبق لمذكرة التخرج.
- يعتبر التكوين في القانون الإداري متعدد التخصصات وذلك من خلال مجالات الدراسة و فريق التأطير وطرق البحث.

ج- المؤهلات والقدرات المستهدفة (فيما يخص الاندماج المهني - 20 سطر على الأكثر)

• إن تخصص القانون الإداري يفسح المجال نحو متابعة الدراسة في الماستر ومن ثم فتح التوظيف في مختلف القطاعات المرتبطة بالحقوق.

• المحاور المميزة للتكوين هي كالاتي:

- دراسة معمقة للقانون الإداري

- القانون الدولي

- الإدارة العامة

- الوظيفة العمومية

- القانون العام الاقتصادي

د- القدرات الجهوية والوطنية القابلة لتشغيل حاملي الشهادات الجامعية

يهدف التخصص إلى تكوين قانونيين في القانون الإداري، فيما يخص التشغيل فإن المتحصلين على الشهادات يمكن لهم متابعة المسار الجامعي في الماستر أو التوجه إلى عدة وظائف تتعلق بالحقوق مثل المحاماة، وقانونيين في مؤسسات، وإطار في مؤسسات، وإطار في إدارات اقتصادية، وقانونيين على مستوى الهيئات الدولية والإدارات العامة للدولة وسلطات ضبط في القطاع الاقتصادي والمالي، ومهنة المحضرين القضائيين ومهنة التوثيق.

هـ- الجسور نحو تخصصات أخرى:

تمكين الطالب من الالتحاق بعدة تخصصات في القانون العام كالقانون العام للأعمال

وكذلك القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

و- مؤشرات متابعة التكوين :

نعمل في هذا التكوين على متابعة المشروع بواسطة التقييم المتواصل لسير الدروس النظرية في المحاضرات وفي الأعمال الموجهة، وكذلك ببرمجة محاضرات تطبيقية يُوَظَرها أساتذة في التخصص وإطارات في سلك القضاء والإدارة العامة والمهن القانونية.

ز- قدرات التأطير: (إعطاء عدد الطلبة الممكن التكفل بهم)

150 طالب من بين المتفوقين في شهادة الليسانس قانون عام.

4- الإمكانيات البشرية المتوفرة:
أ- أساتذة المؤسسة المتخيلين في التخصص:

التوقيع	*طبيعة التدخل	الرتبة	الشهادة ما بعد التخرج + التخصص	الشهادة التخرج + التخصص	الاسم واللقب
	محاضرات وتأطير المنكرات	PROF	دكتوراه (القانون العام)	ليسانس حقوق	يودريوه عبد الكريم
	محاضرات وتأطير المنكرات	MCA	دكتوراه (القانون العام)	ليسانس حقوق	أوكيل محمد الأمين
	محاضرات وتأطير المنكرات	MCA	دكتوراه (القانون العام)	ليسانس حقوق	صايش عبد المالك
	محاضرات وتأطير المنكرات	MCA	دكتوراه (القانون العام)	ليسانس حقوق	معزيز عبد السلام
	محاضرات وتأطير المنكرات	MCA	دكتوراه (القانون العام)	ليسانس حقوق	بوزاد إدريس
	محاضرات وتأطير المنكرات	MAA	ماجستير في القانون الدولي	ليسانس حقوق	قادري نسيمه
	محاضرات وتأطير المنكرات	MAA	ماجستير في القانون الدولي	ليسانس حقوق	علام الياس
	محاضرات وتأطير المنكرات	MAA	ماجستير في القانون الدولي	ليسانس حقوق	برازة وهيبه
	محاضرات وتأطير المنكرات	MAA	ماجستير في القانون الدولي	ليسانس حقوق	بلال نورة
	محاضرات وتأطير المنكرات	MAA	ماجستير في القانون الدولي	ليسانس حقوق	سبعرفود محمد أمقران
	محاضرات وتأطير المنكرات	MAA	ماجستير في القانون الدولي	ليسانس حقوق	بودة نسيمه
	محاضرات وتأطير المنكرات	MAA	ماجستير في القانون الدولي	ليسانس حقوق	بركان عبد الغني
	محاضرات وتأطير المنكرات	MAA	ماجستير في القانون الدولي	ليسانس حقوق	عطوي عبد الحكيم

* محاضرة، تطبيق، أعمال موجهة، أعمال تطبيقية، تأطير التريعات، تأطير المنكرات، أخرى (توضح).

المؤسسة التابعة لها:

التوقيع	* طبيعة التدخل	الرتبة	الشهادة ما بعد التدرج + التخصص	الشهادة التدرج + التخصص	الاسم واللقب

المؤسسة التابعة لها:

التوقيع	* طبيعة التدخل	الرتبة	الشهادة ما بعد التدرج + التخصص	الشهادة التدرج + التخصص	الاسم واللقب

* محاضرة، أعمال تطبيقية، أعمال موجهة، تأطير التبرصات، تأطير المذكرات، أخرى (توضح)

أ- المخابر البيداغوجية والتجهيزات: تقديم بطاقة عن التجهيزات البيداغوجية المتوفرة بالنسبة للأعمال التطبيقية للتكوين المقترح. (بطاقة واحدة لكل مخبر)

عنوان المخبر : البحث حول فعالية القاعدة القانونية، معتمد بموجب القرار الوزاري رقم 70 مؤرخ في 11 فيفري 2013، يتضمن إنشاء مخابر بحث لدى بعض مؤسسات التعليم العالي.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قرار رقم 70 مؤرخ في 11 رجب سنة 2013
يتضمن إنشاء مخابر بحث لدى بعض مؤسسات التعليم العالي.

إن وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 14-154 للمؤرخ في 05 رجب عام 1435 الموافق 05 ماي سنة 2014، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 99-243 المؤرخ في 21 رجب عام 1420 الموافق 31 أكتوبر سنة 1999، الذي يحدد تنظيم اللجان القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وسيرها،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 99-244 المؤرخ في 21 رجب عام 1420 الموافق 31 أكتوبر سنة 1999، الذي يحدد قواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره، لاسيما المادة 7 منه،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 أوت سنة 2003، الذي يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05-299 للمؤرخ في 11 رجب عام 1426 الموافق 16 أوت سنة 2005، الذي يحدد مهام المركز الجامعي والقواعد الخاصة بتنظيمه وسيره،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05-500 المؤرخ في 27 ذو القعدة عام 1426 الموافق 29 ديسمبر سنة 2005، الذي يحدد مهام المدرسة خارج الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-77 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق 30 جانفي سنة 2013، الذي يحدد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي،
- وبمقتضى القرار رقم 203 المؤرخ في 11 أفريل سنة 2011، الذي يحدد القائمة الاسمية لأعضاء اللجنة القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي،
- وبناء على رأي اللجنة القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في دورتها الثانية 2014 المنعقدة في 08 و09 ديسمبر 2014،
- وبناء على اقتراح مدراء مؤسسات التعليم العالي.



بقرماتى:

المادة الأولى: طبقا لأحكام المادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 99-244 المؤرخ في 21 رجب عام 1420 الموافق 31 أكتوبر سنة 1999، المذكور أعلاه، يهدف هذا القرار إلى إنشاء مخبر بحث لدى بعض مؤسسات التعليم العالي.

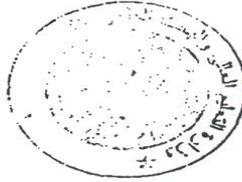
المادة 2: تحدد قائمة مخبر البحث المنشأة لدى بعض مؤسسات التعليم العالي في ملحق هذا القرار.

المادة 3: ينشر هذا القرار في النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي.

مور بالجزائر في

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

كاتب التعليم العالي والبحث العلمي
الاسم: محمد مسعود



د - مشاريع البحث الداعمة للتكوين المقترح:

عنوان مشروع البحث	رمز المشروع	تاريخ بداية المشروع	تاريخ نهاية المشروع
آليات مكافحة جريمة الفساد على ضوء التشريع الجزائري والصكوك الدولية	P00620140036	01/01/2015	31/01/2018
الممارسة الجزائرية في مجال حماية حقوق المرأة والطفل	P00620140038	01/01/2015	31/01/2018
الضبط الإداري والحريات العامة في الجزائر	P00620140150	01/01/2015	31/01/2018

هـ - فضاءات الأعمال الشخصية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال:

- قاعات دورية خاصة بطلبة الحقوق، منها القاعة التابعة للكلية وأخرى تابعة للمخبر
- قاعات الانترنت الخاصة بطلبة التدرج
- مكتبة متوفرة علي مستوى القطب الجامعي خاصة بشعبة الحقوق
- قاعات مجهزة بـ Wifi علي مستوى مكتبة الكلية
- قاعات المطالعة

١١- بطاقة التنظيم السداسي للتعليم
(الرجاء تقديم بطاقات الأربع (4) سداسيات)

1 - السداسي الأول:

نوع التقييم		الأرصدة	المعامل	الحجم الساعي الأسبوعي			الحجم الساعي	وحدة التعليم	
امتحان	متواصل			أعمال أخرى	أعمال تطبيقية	أعمال موجهة	محاضرة		
		18	9	16.30		4.30	9	450	وحدات التعليم الأساسية
×	×	6	3	5.30		1.30	3	150	المادة 1: الإدارة المحلية
×	×	6	3	5.30		1.30	3	150	المادة 2: الإدارة المركزية
×	×	6	3	5.30		1.30	3	150	المادة 3: السلطات الدستورية
		9	3	10.30		1.30	3	225	وحدات التعليم المنهجية
×	×	6	2	7.00		1.30	1.30	150	المادة 1: منهجية البحث العلمي 1
	×	3	1	3.30			1.30	75	المادة 2: تقنيات التحرير الإداري
		2	2				3	45	وحدات التعليم الاستكشافية
×		1	1				1.30	22.30	المادة 01 : العدالة الدستورية
×		1	1				1.30	22.30	المادة 02 : المسؤولية الإدارية
		1	1				1.30	22.30	وحدة التعليم الأفقية
×		1	1				1.30	22.30	المادة 1: لغة أجنبية 1
		30	15	27		06.00	16.30	742.30	مجموع السداسي الأول

نوع التقييم		الأرصدة	المعامل	الحجم الساعي الأسبوعي			الحجم الساعي	وحدة التعليم	
متواصل	إمتحان			أعمال أخرى	أعمال تطبيقية	أعمال موجهة	محاضرة		15 أسبوع
		18	9	16.30		4.30	9	450	وحدات التعليم الأساسية
×	×	6	3	5.30		1.30	3	150	الرمز: وت أ المادة 1: التنظيم البلدي والولائي
×	×	6	3	5.30		1.30	3	150	المادة 2: المؤسسة والمرفق العام
×	×	6	3	5.30		1.30	3	150	المادة 3: التصرفات والأعمال الإتفاقية
		9	3	10.30		1.30	3	225	وحدات التعليم المنهجية
×	×	6	2	7.00		1.30	1.30	150	المادة 1: منهجية البحث العلمي 2 منهجية التعليق على النصوص القانونية وتقديم الاستشارة القانونية
×		3	1	3.30			1.30	75	المادة 2: تكنولوجيات الإعلام والاتصال
		2	2				3	45	وحدات التعليم الاستكشافية
×		1	1				1.30	22.30	الرمز: وت إ المادة 1: الهندسة المالية والمحاسبية
×		1	1				1.30	22.30	المادة 2: تطبيقات المنازعة الإدارية
		1	1				1.30	22.30	وحدة التعليم الأفقية
×		1	1				1.30	1.30	الرمز: وت أ المادة 1: لغة أجنبية 2 المعامل: 1 الرصيد: 1
		30	15	27		06	16.30	742.30	مجموع السداسي الثاني

نوع التقييم		الأرصدة	المعامل	الحجم الساعي الأسبوعي				الحجم الساعي السداسي	وحدة التعليم
إمتحان	متواصل			أعمال أخرى	أعمال تطبيقية	أعمال موجهة	محاضرة	15 أسبوع	
		18	9	16.30		4.30	9	450	وحدات التعليم الأساسية
×	×	6	3	5.30		1.30	3	150	المادة 1: سلطات الضبط
×	×	6	3	5.30		1.30	3	150	المادة 2: الرقابة في القانون الإداري (الرقابة الإدارية، السياسية، والشعبية).
×	×	6	3	5.30		1.30	3	150	المادة 3: إمتياز المرفق العام
		9	3	10.30		3		225	وحدات التعليم المنهجية
×	×	6	2	7.00		1.30		150	المادة 1: منهجية اعداد مذكرة
	×	3	1	3.30		1.30		75	المادة 2: المشروع المهني والشخصي
		2	2				3	45	وحدات التعليم الاستكشافية
×		1	1				1.30	22.30	المادة 1: الديمقراطية التشاركية
×		1	1				1.30	22.30	المادة 2: قانون مكافحة الفساد
		1	1				1.30	22.30	وحدة التعليم الأفقية
×		1	1				1.30	22.30	المادة: لغة أجنبية (انجليزية) 3

		30	15	27		07.30	13.30	742.30	مجموع السداسي الثالث
--	--	----	----	----	--	-------	-------	--------	----------------------

السداسي الرابع:

الميدان : الحقوق والعلوم السياسية

الفرع : الحقوق

التخصص:

الأرصدة	المعامل	الحجم الساعي الأسبوعي	
2	1	3.30	ملتقى: الحكم المحلي
28	1	47	مذكرة نهاية الدراسة
30	2	750	مجموع السداسي 4

5 - حوصلة شاملة للتكوين: (يرجى ذكر الحجم الساعي الإجمالي موزع بين المحاضرات والتطبيقات،
للسداسيات الأربعة بالنسبة لمختلف وحدات التعليم حسب الجدول التالي):

ح س و ت	الأساسية	المنهجية	الاستكشافية	الأفقية	ملتقى+ مذكرة	المجموع
محاضرة	405	90	135	3067.	/	697.5
أعمال موجهة	30202.	90	/	/	/	292.5
أعمال تطبيقية	/	/	/	/	/	/
عمل شخصي	30742.	30472.	/	/	750	1965
المجموع	1350	652.5	135	3067.	750	2955
الأرصدة	54	27	06	3	30	120
% الأرصدة لكل وحدة تعليم	45%	%22.5	05%	2.5%	25%	100%

III- البرنامج المفصل لكل مادة

(تقديم بطاقة مفصلة لكل مادة)

السداسي: الأول

عنوان الوحدة : وحدات التعليم الأساسية

المادة: الإدارة المحلية

الرصيد: 06

المعامل: 03

أهداف التعليم:

تمكين الطالب من دراسة التعرف على نظام الإدارة المحلية الذي يقوم على اللامركزية كتنظيم إداري وشبه سياسي وعلاقتها بالدستور .

المعارف المسبقة المطلوبة :

القانون الدستوري

محتوى المادة:

1- تاريخ اللامركزية

2- أسس اللامركزية

3- مظاهر اللامركزية

4- الإدارة المحلية والدستور

5- الإدارة المحلية والديمقراطية

6- توزيع الإختصاصات بين الدولة والإدارة المحلية

7- مبدأ التفريع.

طريقة التقييم: امتحان + متواصل

المراجع: (كتب ومطبوعات ، مواقع انترنت، إلخ)

- يوسف فيفا، تأثير النظام الانتخابي الجزائري في تسيير الجماعات الإقليمية، أطروحة مقدمة من اجل الحصول على شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2015/2014.
- عشي علاء الدين، شرح قانون البلدية، دار الهدى، الجزائر، 2011.
- ماروك عبد الكريم، الميسر في شرح قانون البلدية الجزائري، الوسيط العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- خالد سمارة الزغبى، تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها في نظم الإدارة المحلية، دراسة مقارنة، (المملكة المتحدة، فرنسا، يوغسلافيا، مصر، الأردن)، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1988.
- عبد الرزاق الشبخلي، الإدارة المحلية، دراسة مقارنة، منشورات دار المسيرة، الاردن، 2001.
- حمدي عادل محمود، الاتجاهات المعاصرة لنظم الإدارة المحلية، أطروحة الدكتوراه، جامعة عين الشمس، مصر، 1973.

السداسي: الأول:

عنوان الوحدة: وحدات التعليم الأساسية

المادة: الإدارة المركزية

الرصيد: 06

المعامل: 03

أهداف التعليم:

تمكين الطالب من التعرف على مختلف الإدارات المركزية وأنواعها في القانون الجزائري.

المعارف المسبقة المطلوبة:

القانون الدستوري والقانون الإداري.

محتوى المادة:

المحور الأول: رئيس الجمهورية

أولاً: اختصاصات رئيس الجمهورية في الظروف العادية

ثانياً: اختصاصات رئيس الجمهورية في الظروف غير العادية

المحور الثاني: الحكومة

أولاً: الوزير الأول

ثانياً: الوزارة

المحور الثالث: الأجهزة غير الممركزة والسلطات الإدارية المستقلة

أولاً: الأجهزة غير الممركزة

ثانياً: السلطات الإدارية المستقلة

المحور الرابع: الهيئات الوطنية والمنظمات المهنية

أولاً: الهيئات الوطنية

ثانياً: المنظمات المهنية

قائمة المراجع:

- أحمد محيو ، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ترجمة د- محمد عرب صاصيلا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

-توفيق حسن فرج، المدخل للعلوم القانونية، (موجز النظرية العامة للقانون والنظرية العامة للحق)، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، د س ن.

-علي النجار، الدستور والإدارة المحلية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995.

-مولود ديدان، مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، دار النجاح للكتاب، الجزائر (د.س.ن).

- عمار عباس، " قراءة في التعديل الدستوري لسنة 2008 ". تم الاطلاع على المقال بتاريخ 17 ديسمبر 2013، على الموقع الالكتروني التالي: www.Morabbes.blogspot.com. le 17-12-2013.

- إدريس بوكرا، الاقتراع النسبي وأثره على التعددية السياسية على ضوء تجربة الانتخابات التشريعية في الجزائر، مجلة الفكر البرلماني، عدد 09، جويلية 2005، ص.ص. 40، 71.

- **المكي السراجي**، مركز وسلط الولاية والعمال في دستور 2011، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 111، جويلية-أوت 2013، ص.ص. 25، 45.

- دستور الجزائر لسنة 1963، مؤرخ في 08 سبتمبر 1963، ج.ج.ج.د.ش، عدد 64، الصادر في 10 سبتمبر 1963.

- أمر رقم 76-97، مؤرخ في 22 نوفمبر 1976، يتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ج.ج.ج.د.ش، عدد 94، الصادر في 24 نوفمبر 1976.

- مرسوم رئاسي رقم 89-18، مؤرخ في 28 فيفري 1989، يتعلق بنشر نص تعديل الدستور، الموافق عليه في استفتاء 23 فيفري 1989 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ج.ج.ج.د.ش، عدد 09، الصادر في 01 مارس 1989.

- مرسوم رئاسي رقم 96-438، مؤرخ في 7 ديسمبر 1996، يتعلق بنشر نص تعديل الدستور، ج.ج.ج.د.ش، عدد 76، الصادرة في 8 ديسمبر 1996، المعدل بموجب قانون رقم 02-03، مؤرخ في 10 أفريل 2002، ج.ج.ج.د.ش، عدد 25، الصادر في 14 أفريل 2002، وقانون رقم 08-19، مؤرخ في 15 نوفمبر 2008، ج.ج.ج.د.ش، عدد 63، الصادر في 16 نوفمبر 2008، وقانون رقم 16-01، مؤرخ في 06 مارس 2016، ج.ج.ج.د.ش عدد 11، الصادر في 07 مارس 2016.

- **Rachid ZOUAIMIA**, Les autorités administratives indépendantes et la régulation économique en Algérie, Edition HOUMA, 2005.

السداسي: الأول: القانون الإداري

عنوان الوحدة: وحدات التعليم الأساسية

المادة: السلطات الدستورية

الرصيد: 06

المعامل: 03

أهداف التعليم:

بعد النجاح في هذه المادة، فإنه يفترض في الطالب إلمامه بكل ما يتعلق القانون الدستوري والنظام السياسي، سواء فيما يتعلق بالجزائر، أو بالنظم المقارنة، وهذا ما يمكن الطالب من الولوج في السداسي الثاني. ص 23

لإمكانية استيعاب هذه الوحدة الأساسية، يشترط في الطالب إلمامه بالمواد الأساسية التي درست في تحضير الليسانس، تخصص قانون عام، وعلى الخصوص مادة القانون الدستوري، والحريات العامة.

المعارف المسبقة المطلوبة :

المدخل لدراسة القانون و الحق - التحكم في مبادئ القانون الدستوري.

محتوى المادة:

المحور الأول: السلطة التنفيذية

أولاً: السلطة التنفيذية ما بين الفترة الزمنية 1962-1996

ثانياً: السلطة التنفيذية على ضوء دستور 1996

المحور الثاني: السلطة التشريعية

أولاً: السلطة التشريعية ما بين الفترة الزمنية 1962-1996

ثانياً: السلطة التشريعية على ضوء دستور 1996

المحور الثالث: السلطة القضائية

أولاً: السلطة القضائية على ضوء دستور 1996

ثانياً: السلطة القضائية على ضوء دستور 1996

المحور الرابع: السلطات الاستشارية والرقابية

أولاً: السلطات الاستشارية

ثانياً، السلطات الرقابية

العمل الشخصي للطالب

- بحث الطالب عن أحدث المراجع في القانون الدستوري
- الوقوف بتحليل النقاط الجديدة التي تناولها الدستور الجزائري في التعديل الأخير
- البحث والوقوف على أحدث الهيئات الدستورية في الجزائر كالهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات والوقوف على نظامها القانوني. وأيضا لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات
- جمع أهم إيجابيات التجربة الديمقراطية في الدول المقارنة والحث في مدى تطبيقها في الجزائر.

طريقة التقييم: متواصل - امتحان

المراجع: (كتب ومطبوعات ، مواقع انترنت، إلخ)

- أحمد محيو ، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ترجمة د- محمد عرب صاصيلا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

توفيق حسن فرج، المدخل للعلوم القانونية، (موجز النظرية العامة للقانون والنظرية العامة للحق)، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، د س ن.

-علي النجار، الدستور والإدارة المحلية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995. ص 25

-مولود ديدان، مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، دار النجاح للكتاب، الجزائر (د.س.ن).

- عمار عباس، " قراءة في التعديل الدستوري لسنة 2008 ". تم الاطلاع على المقال بتاريخ 17 ديسمبر 2013،

على الموقع الالكتروني التالي: www.Morabbes.blogspot.com. le 17-12-2013.

-دستور الجزائر لسنة 1963، مؤرخ في 08 سبتمبر 1963، ج.ر.ج.د.ش، عدد 64، الصادر في 10 سبتمبر 1963.

-أمر رقم 97-76، مؤرخ في 22 نوفمبر 1976، يتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ج.ر.ج.د.ش، عدد 94، الصادر في 24 نوفمبر 1976.

-مرسوم رئاسي رقم 89-18، مؤرخ في 28 فيفري 1989، يتعلق بنشر نص تعديل الدستور، الموافق عليه في استفتاء 23 فيفري 1989 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ج.ر.ج.د.ش، عدد 09، الصادر في 01 مارس 1989.

-مرسوم رئاسي رقم 96-438، مؤرخ في 7 ديسمبر 1996، يتعلق بنشر نص تعديل الدستور، ج.ر.ج.د.ش، عدد 76، الصادرة في 8 ديسمبر 1996، المعدل بموجب قانون رقم 02-03، مؤرخ في 10 أبريل 2002، ج.ر.ج.د.ش، عدد 25، الصادر في 14 أبريل 2002، وقانون رقم 08-19، مؤرخ في 15 نوفمبر 2008، ج.ر.ج.د.ش، عدد 63، الصادر في 16 نوفمبر 2008، وقانون رقم 16-01، مؤرخ في 06 مارس 2016، ج.ر.ج.د.ش عدد 11، الصادر في 07 مارس 2016.

السداسي: الأول

اسم الوحدة: وحدة التعليم المنهجية

اسم المادة 1: منهجية البحث العلمي

الرصيد: 06

المعامل: 02

أهداف التعليم:

المنهجية: يهدف تدريس هذه المادة إلى تمكين الطالب من التعمق في معرفة مفاهيم حول المنهجية القانونية، وإلمامه بكل ما يتعلق بمنهجية البحث العلمي مع إمكانية معرفة كيفية تفسير النصوص القانونية والتعليق عليها، وأيضاً على الأحكام والقرارات القضائية.

وكذلك القدرة على التحكم في اكتساب مهارة التمييز بين الثقافة القانونية والثقافة العامة.

المعارف المسبقة المطلوبة :

لإمكانية استيعاب هذه الوحدة المنهجية، يشترط في الطالب إلمامه بالمواد المتعلقة بالمنهجية، والتي درست في تحضير شهادة الليسانس، تخصص قانون عام.

محتوى المادة: تحتوي هذه المادة ما يلي:

- 1- مفهوم عام للمنهجية القانونية.
- 2- دراسة بعض المدارس القانونية.
- 3- التدريب على تفسير النصوص القانونية.
- 4- التدريب على منهجية التعليق على القرارات القضائية.
- 5- التدريب على منهجية التعليق على النصوص القانونية.

العمل الشخصي للطالب

- إعداد بعض البحوث وفق منهجية معينة.
- تفسير بعض النصوص القانونية وفق منهجية معينة ومدرسة معينة

طريقة التقييم: متواصل، وامتحان.

المراجع: (كتب ومطبوعات ، مواقع انترنت، إلخ)

- أحمد حسين الرفاعي مناهج البحث العلمي :تطبيقات إدارية و اقتصادية، دار وائل .للنشر و التوزيع، 2005
- عكاشة عبد العال وسامي بديع، المنهجية القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، 2007.
- عبد الكريم غالي: المنهجية القانونية، منشورات دار القلم، الرباط ، 2002.
- مصطفى العوجي : التمارين العملية
- بدر أحمد :أصوب البحث العلمي و مناهجه
- الغريب محمد عبد الكريم : البحث العلمي
- محمد علي محمد : علم الاجتماع و المنهج العلمي
- سلاطنية بلقاسم حسان الجيلان : محاضرات في المنهج و البحث العلمي .
- سمير عبد السيد تناغو، النظرية العامة للقانون.
- ابراهيم أبو الوفا، محاضرات في فلسفة القانون.
- أحمد خروع، المناهج العلمية وفلسفة القانون، دم.ج.
- بشير بن صالح، المنطق ومناهج البحث العلمي، مكتبة إقرأ

Gilles GOUBEAUX, Les épreuves écrites de droit civil, éd. LGDJ

ص 26

اسم الوحدة: وحدة التعليم المنهجية

اسم المادة: 2: تقنيات التحرير الإداري

الرصيد: 3

المعامل: 1

أهداف التعليم:

يهدف تعليم هذه المادة إلى إلمام الطالب بقواعد التحرير الإداري و الذي يعتبر أمر ضروري وهذا من اجل التحرير السليم والتحكم في المضمون جميع مراسلات كما تمكن الطالب من إيجاد وتطبيق القواعد السليمة أثناء تحرير جميع المراسلات و الطلبات حتى يتسنى له إيصال ونقل المعلومات إلى المخاطب بها كما يفهمها هو - المسؤول- فأهميتها العملية تشمل كل من العاملين بالإدارة والمتعاملين معها ,فإذا كان كلاما بينهم متبادلا بالكلمة يسمى اتصالا , أما إذا كان بالكتابة فتسمى مراسلة أو مكاتبة.

المعارف المسبقة المطلوبة :

لإمكانية متابعة هذه المادة يشترط حصول الطالب على الوحدة التعليمية التي سبق وأن درسها في الليسانس والمتعلقة بالقانون الإداري و مادة المصطلحات القانونية ، معرفة اللغة العربية والفرنسية والانجليزية.

محتوى المادة: تحتوي هذه المادة على:

- مفهوم التحرير الإداري
- أهمية التحرير الإداري
- خصائص التحرير الإداري
- أسلوب التحرير الإداري
- مميزات الأسلوب الإداري
- تقنيات التحرير الإداري

العمل الشخصي للطالب

- تحرير بعض المراسلات بالعربية .

طريقة التقييم: متواصل

المراجع: (كتب، ومطبوعات ، مواقع انترنت، إلخ

- 1- مذكرات ودروس في التحرير الإداري ، المعهد الوطني المتخصص في التسيير بشار 1992 - 1995.
- 2- بدر الدين بن تريدي المراسلة العامة ،- دار المعرفة 1998 -
- 3- سميرة حازورلي المراسلة التجارية، الاتصال الداخلي والخارجي للمؤسسات، للأستاذة- دار الهدى 1993
- 4- الدليل العلمي لحقوق المواطن ، اتجاه الإدارة ، للأستاذ بوكحيل بوجمعة - دار الهدى 2001 -
- 5- المرشد العلمي في الإنشاء الإداري ، للأستاذ عبد الغني بن منصور - 1982
- 6 - رشيد حبانى دليل تقنيات التحرير الإداري والمراسلة، الجزائر .

أهداف التعليم: تمكين الطالب من التعمق في معرفة آليات الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر، والتي ستسمح بدراسة موقف المجلس الدستوري من الجماعات الإقليمية من خلال آرائه وقراراته.

المعارف المسبقة المطلوبة:

القانون الدستوري،

محتوى المادة:

المحور الأول: الرقابة الدستورية بين النمط السياسي والنظام القضائي

المحور الثاني: المجلس الدستوري: التشكيل والتنظيم

المحور الثالث: المهام الدستورية للمجلس الدستوري

المحور الرابع: الآليات الرقابية للمجلس الدستوري

المحور الخامس: دور المجلس الدستوري في حماية حقوق الإنسان.

طريقة التقييم: امتحان

المراجع: (كتب ومطبوعات ، مواقع انترنت، إلخ)

- اوصديق فوزي، الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري، الجزء الثالث، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- بوكرا ادريس، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2003.
- خرياشي عقيلة، العلاقة الوظيفية بين الحكومة والبرلمان، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- مسراتي سليمة، نظام الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر، على ضوء تعديل دستور 1996 واجتهادات المجلس الدستوري والنظم السياسية، (مفهوم القانون الدستوري، ظاهرة الدولة والدستور) دار الامة، الجزائر، 1998.
- سالمى عبد السلام، آليات حل الخلاف بين مجلسي البرلمان في النظام الدستوري الجزائري والأنظمة الدستورية المقارنة، رسالة للحصول على شهادة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010.

السداسي: الأول

عنوان الوحدة : وحدات التعليم الاستكشافية

المادة: المسؤولية الإدارية

الرصيد: 01

المعامل: 01

أهداف التعليم:

تمكين الطالب من معرفة الأسس والإجراءات القانونية لمسائلة الإدارة عن الأعمال التي تلحق ضررا بالغير، سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة، إضافة إلى التعرف على مختلف الدعاوى التي يمكن أن تكون الإدارة طرفا فيها، سواء بموجب نصوص عامة، أو خاصة.

المعارف المسبقة المطلوبة:

- القانون الإداري، قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

محتوى المادة:

أولاً: تطور المسؤولية الإدارية في الجزائر وفي القانون المقارن.

ثانياً: النظام القانوني للمسؤولية الإدارية.

ثالثاً: أسس المسؤولية الإدارية (الخطأ، دون خطأ...)

رابعاً: تطبيقات المسؤولية الإدارية (مرفقة الشرطة، المرافق الاستشفائية...).

خامساً: دعوى التعويض في المسؤولية الإدارية

طريقة التقييم: امتحان

المراجع: (كتب ومطبوعات، مواقع انترنت، إلخ

- خلوفي رشيد، شرح قانون المسؤولية الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

- سعيد سيد علي، نطاق وأحكام المسؤولية الدولية، دراسة مقارنة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2013.

- طاهري حسين، الخطأ الطبي والخطأ العلاجي في المستشفيات العامة: دراسة مقارنة: الجزائر وفرنسا، دار هومه، الجزائر، 2008.

- عميري فريدة، مسؤولية المستشفيات في مجال الطب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع قانون، المسؤولية المهنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011.

السداسي: الأول

عنوان الوحدة : وحدات التعليم الأفقية

المادة: لغة أجنبية

الرصيد: 01

المعامل: 01

أهداف التعليم:

تمكين الطالب من تطوير معارفه اللغوية في المجال القانوني المراد التخصص فيه ونعني بذلك فرع القانون العام باستعمال اللغات الأجنبية (الفرنسية والانجليزية إن أمكن).

المعارف المسبقة المطلوبة :

مجالات القانون العام: القانون الإداري، القانون الدستوري، القانون الدولي....

محتوى المادة:

- Séparation des pouvoirs
- Centralisation et décentralisation
- Contrôle de l'égalité

طريقة التقييم:

امتحان نهائي

المراجع: (كتب ومطبوعات ، مواقع انترنت، إلخ)

- **CHAGNOLLAUD Dominique**, Droit constitutionnel contemporain, Edition Sitrey, Paris, 1999.
- **YELLES CHAOUCHE Bachir**, Le conseil constitutionnel en Algérie, O.P.U, Alger , 1999.
- **HUGUES Portteli**, Droit constitutionnel et institutions politiques, Dalloz, Paris, 1995.
- **FRANÇAIS Luchaire**, Le conseil constitutionnel, tome 01, organisation et attributions, Economica, Paris, 1997.

عنوان الوحدة : وحدات التعليم الأساسية

المادة: التنظيم البلدي والولائي

الرصيد: 06

المعامل: 03

أهداف التعليم: تمكين الطالب من معرفة الإطار المؤسساتي للبلدية والولاية بشكل أكبر تعمقا في الجزائر سواء على مستوى النصوص الدستورية أو التشريعية المختلفة أو التنظيمية.

المعارف المسبقة المطلوبة :

القانون الإداري، المنازعات الإدارية، المالية العامة، القانون الدستوري.

محتوى المادة:

- قانون الهيئات الإقليمية والتعاون البلدي.
- المرافق العامة المحلية.
- العلاقة بين الهيئات الإقليمية والجمعيات.
- هيئات المداولات.

- العلاقات بين المستخدمين الإداريين والمنتخبين المحليين.

- الوسائل التنظيمية في خدمة الجماعات الإقليمية.

- إدارة الهيئات الإقليمية.

- المسؤولية الجنائية للبلدية والولاية.

طريقة التقييم: متواصل + امتحان

المراجع: (كتب ومطبوعات ، مواقع انترنت، إلخ)

- بعلي محمد الصغير، الولاية في القانون الإداري الجزائري، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

- بوضياف عمار، الوجيز في القانون الإداري، الطبعة الثالثة، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

- ناصر لباد، الأساسي في القانون الإداري، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، لباد للنشر، الجزائر، 2011.

- كزياني فريدة، المجالس الشعبية المحلية في نظام التعددية السياسية في التشريع الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2005.

- مسعود شيهوب، المجموعات المحلية بين الاستقلالية والرقابة، مجلة الفكر البرلماني، العدد الأول، 2014، ص ص 128-134.

- بلغالم بلال، "واقع الرقابة الوصائية الممارسة على المجلس الشعبي الولائي في قانون الولاية الجديد"، مجلة صوت القانون، العدد الأول، 2002، ص ص 155-172.

- تياب نادية، مدى وجود لامركزية إدارية في الجزائر، مداخلة ألقيت بالملتقى الوطني حول: الجماعات الإقليمية وحتميات الحكم الراشد، المنعقد بجامعة بجاية، عبد الرحمن ميرة، 2008، ص ص 09-14.

عنوان الوحدة : وحدات التعليم الأساسية

المادة: المؤسسة والمرفق العام

الرصيد: 06

المعامل: 03

أهداف التعليم: تمكين الطالب من التعرف على مختلف التطورات والتحولات التي طرأت على الإدارة الجزائرية، مركزية كانت أم محلية، ناهيك عن مختلف التحولات التي طرأت على أساليب تسيير المرفق العام.

المعارف المسبقة المطلوبة :

القانون الإداري، القانون الدستوري، القرارات والعقود الإدارية،

محتوى المادة:

أولاً: تحولات الإدارة المركزية في الجزائر

ثانياً: تحولات الإدارة المحلية في الجزائر

ثالثاً: أساليب ضمان شفافية الإدارة

- الإعلام الإداري

- الإدارة الالكترونية

رابعاً: تحولات المرفق العام

طريقة التقييم: امتحان + متواصل

المراجع: (كتب ومطبوعات ، مواقع انترنت، إلخ)

- أبو كريم احمد فتحي، الشفافية والقيادة في الادارة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

- الفاعوري محمد عيسى، الادارة بالرقابة، دار الكنوز المعرفية العلمية، عمان، 2008.

- بروا محمد، الشفافية والرقابة العليا على المرفق العام في سياق الحكامة الرشيدة، دار القلم، المغرب، 2010.

- محمد احمد عبد النعيم، مرحلة المفاوضات في العقود الادارية، دراسة مقارنة، دار النهضة، مصر، 2000.

- CHEVALLIER (J), Science administrative, P.U.F , Paris, 2007.

- CHEVALLIER (J), L'Etat post-moderne, L.G.D.J, Paris , 2008.

- LOSCHAK (D), Science administrative, L.G.D.J, Paris, 1978.

السداسي: الثاني

عنوان الوحدة : وحدات التعليم الأساسية

المادة: التصرفات والأعمال الاتفاقية

الرصيد: 06

المعامل: 03

أهداف التعليم:

تمكين الطالب من التعرف على مختلف التقنيات التقليدية والمستحدثة لتسهيل ممارسة الإدارة لنشاطها.

المعارف المسبقة المطلوبة :

القانون الإداري، القرارات والعقود الإدارية، المنازعات الإدارية.

محتوى المادة:

أولاً: العقد الإداري كتقنية أساسية للتعاقد

'ثانياً: عقود الصفقات العمومية بين أحتكار المعاملات التعاقدية للإدارة وضرورة التحول.

ثالثاً: - عقود تفويض المرافق العامة كتقنية تعاقدية حديثة (وفقاً للمرسوم الرئاسي رقم 15-247).

- عقد الامتياز، مرفق المياه نموذجاً.

- عقد الوكالة المحفزة

- عقد التسيير.

رابعاً: عقد البوت BOT كنموذج فعال لتنمية وتطوير العقود الإدارية في الجزائر.

خامساً: منازعات العقود الرادارية

سادساً: جرائم الفساد في مجال العقود الإدارية.

طريقة التقييم: امتحان + متواصل

المراجع: (كتب ومطبوعات ، مواقع انترنت، إلخ)

- بوضياف عمار، الصفقات العمومية في الجزائر (دراسة فقهية، تشريعية، قضائية)، الطبعة الثالثة، جسر

للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

- كلوفي عز الدين، الوسيط في المنازعات في مجال الصفقات العمومية على ضوء قانون الإجراءات المدنية

والإدارية، دار جيطلي للنشر، الجزائر، 2012.

- ضريفي نادية، تسيير المرفق العام والتحويلات الحديثة، دار بلقيس، الجزائر، 2010.

- بودهان مونسى، النظام القانوني لمكافحة الرشوة، دار الهدى، الجزائر، 2010.

- Boiteau Claudie, Les conventions de délégation de service public, Imprimerie national , France, 1999.

السداسي: الثاني

اسم الوحدة: وحدة التعليم المنهجية

اسم المادة: 1: منهجية التعليق على النصوص القانونية وتقديم الاستشارة القانونية

الرصيد: 06

المعامل: 02

أهداف التعليم:

يمكن التعليق على النصوص القانونية وتقديم الاستشارات القانونية الطالب من تعويد نفسه على مواجهة المسائل القانونية المطروحة عليه مهما كانت صعوبتها. فأهميتها تكمن في أنه يرمي إلى تدريب الطالب على استخدام فكره بشكل منطقي وعلمي لحل المسائل التي تعترضه أثناء دارسته الأكاديمية أو حياته العلمية، وذلك بتحليل النص الذي بين يديه وإعادة تركيبه بما يضمن تقديم العلاج المناسب للمسألة القانونية المطروحة.

المعارف المسبقة المطلوبة :

لإمكانية استيعاب هذه الوحدة الأساسية، يشترط في الطالب إلمامه بالمواد الأساسية التي درست في تحضير الليسانس، منها مبادئ القانون الإداري، والإلمام الجيد بالمعارف النظرية والمتعلقة بموضوع التعليق على بعض قوانين القانون العام المختلفة واستيعاب معطيات المنهجية القانونية التي تسمح بتقديم الاستشارة القانونية والتعليق على النصوص القانونية. بالإضافة معرفة قانون الإجراءات المدنية والإدارية. وكذا الإطلاع على أكبر كم من القوانين الخاصة بالوحدات الأساسية للسداسي الأول، وأيضا التعمق في مقياس المنازعات الإدارية والمسؤولية.

محتوى المادة:

- منهجية التعليق على النصوص القانونية
- منهجية حل القضايا في مجال القانون العام
- تعريف الاستشارة القانونية
- مراحل وخطوات تقديم الاستشارات القانونية
- كيفية تقديم الاستشارات القانونية في مجال المنازعات الإدارية

العمل الشخصي للطالب

منح الطالب بعض القضايا وتقديم الاستشارة فيها وفق منهجية مع طلب التعليق على بعض النصوص القانونية

طريقة التقييم: متواصل + امتحان

المراجع: (كتب ومطبوعات ، مواقع انترنت، إلخ)

عكاشة عبد العال وسامي بديع، المنهجية القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، 2007.

عبد الكريم غالي: المنهجية القانونية، منشورات دار القلم، الرباط ، 2002.

عوابدي عمار مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية

<http://ar.jurispedia.org/index.php>

السداسي: الثاني

اسم الوحدة: وحدة التعليم المنهجية

اسم المادة 2: تقنيات الإعلام الآلي والاتصال

الرصيد: 3

المعامل: 1

أهداف التعليم:

يهدف تعليم هذه المادة إلى تكوين الطالب في مجال الإعلام الآلي من خلال التحكم في جهاز الكمبيوتر، وتحرير البحوث فيه، وحفظ المعلومات، والاتصال بالانترنت، والبحث عن المواضيع القانونية المختلفة والإطلاع على القوانين المقارنة وتحميلها للاستفادة منها في الدراسة وبعد الدراسة وتعلم تقنيات البحث عبر المواقع... المعارف المسبقة المطلوبة :

يشترط حصول الطالب على الوحدة التعليمية التي درسها في الليسانس والمتعلقة بمبادئ الإعلام الآلي.

محتوى المادة: تحتوي هذه المادة على:

- 1- ماهية تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- 2- أقسام وأنواع تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- 3- أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على التنمية.
- 1- التعرف على جهاز الكمبيوتر.
- 2- التدريب على استعماله.
- 3- التدريب على تخزين المعلومات وحفظها، وإعادة استعمالها...
- 4- تقنيات الاتصال بالانترنت
- 5- تقنيات البحث في المواقع وتحميل المعلومات.
- 9- التدريب على كتابة المذكرات في جهاز الكمبيوتر.
- 10- تحرير النصوص بواسطة محرر النصوص بور بونت

العمل الشخصي للطالب

- تفحص بعض النصوص القانونية من بعض المواقع و الإطلاع عليها وتحليلها
- جلب بعض المعلومات القانونية والكتب والمذكرات والاستفادة منها والبحث عن مواقع قانونية المهمة.
- كتابة بحث عن طريق جهاز الإعلام الآلي

طريقة التقييم: متواصل

المراجع: (كتب، ومطبوعات ، مواقع انترنت، إلخ

- محمد الشريف: مبادئ أولية في الإعلام الآلي.

- حسناء جهارة : تعلم الإعلام الآلي

ص 38

السداسي: الثاني

عنوان الوحدة : وحدات التعليم الاستكشافية

المادة: الهندسة المالية والمحاسبية

الرصيد: 01

المعامل: 01

أهداف التعليم: تهدف الدراسة إلى تنمية معارف الطالب بشأن تنظيم، تسيير وإعداد مالية الولاية والبلدية، مع التركيز على مدى فاعلية دور المنتخبين، وكيفية تنظيم المحاسبة المحلية.

المعارف المسبقة المطلوبة :

المالية العامة، القانون الإداري.

محتوى المادة:

- الاستراتيجيات المالية المحلية

- قيادة الميزانية (دور الوالي ورئيس المجلس الشعبي البلدي)

- تسيير الديون

- الوثائق المالية والمحاسبة المحلية.

طريقة التقييم: متواصل + امتحان

- المراجع: (كتب ومطبوعات ، مواقع انترنت، إلخ)

- بن داود ابراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009.

- دنيدي يحيى، المالية العمومية، الطبعة الثانية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

- محمد عباس محرزى، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

2008.

- تياب نادية، آليات مواجهة الفساد في مجال الصفقات العمومية، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم،

تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013.

- عبد القادر موفق، الرقابة المالية على البلدية في الجزائر، (دراسة تحليلية نقدية)، شعبة تسيير مؤسسات،

جامعة حاج لخضر، باتنة 2015.

- بن مالك محمد، ميزانية البلدية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة الجزائر، 1995.

عنوان الوحدة : وحدات التعليم الاستكشافية

المادة: تطبيقات المنازعة الإدارية

الرصيد: 01

المعامل: 01

أهداف التعليم:

تمكين الطالب من اكتساب معارف حول تطبيقات موضوعاتية في مجال المنازعات الإدارية ذات الطابع الخصوصي.

المعارف المسبقة المطلوبة :

القانون الإداري، القانون الدستوري، قانون المنازعات الإدارية.

محتوى المادة:

1- المنازعة التريبية.

2- المنازعة الاستعجالية

3- منازعات نزع الملكية

4- منازعات الوظيف العمومي

5- المنازعة الانتخابية

6- منازعات الهيئات الإدارية المستقلة.

طريقة التقييم: امتحان

المراجع: (كتب ومطبوعات ، مواقع انترنت ، إلخ)

- خلوفي رشيد، شرح قانون المسؤولية الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

- سعيد سيد علي، نطاق وأحكام المسؤولية الدولية، دراسة مقارنة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2013.

- ظاهري حسين، الخطأ الطبي والخطأ العلاجي في المستشفيات العامة: دراسة مقارنة: الجزائر وفرنسا، دار هوم، الجزائر، 2008.

- عميري فريدة، مسؤولية المستشفيات في مجال الطب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع قانون، المسؤولية المهنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011.

اسم الوحدة: وحدة التعليم الأفقية

اسم المادة: مفاهيم قانونية باللغة الفرنسية

الرصيد: 01

المعامل: 01

أهداف التعليم:

يهدف تعليم هذه المادة إلى تكوين الطالب في الإنجليزية القانونية، والتي تقود الطلاب نحو إستراتيجيات فعالة لاكتساب رصيد من المصطلحات من خلال طرح بعض المفاهيم والتعريفات باللغة الفرنسية في بعض قوانين المقاييس المدرسة في القانون العام، وفهم النصوص القانونية وتحسين الاتصال الشفوي في اللغة الفرنسية، وتقنية اختيار المصطلحات القانونية الفرنسية المناسبة والتي لها علاقة بوجه خاص للقانون العام، مع التركيز أساساً على المجالات الرئيسية لتوسيع المفردات، والقراءة، والكتابة والتحدث للتواصل بين الطالب والمحيط الذي يتطلب هذه اللغة لاسيما في ظل العولمة ومجال الاستثمار.

المعارف المسبقة المطلوبة :

المعلومات المكتسبة في الثانوية وفي تحضير الليسانس. والسداسي الأول من الماستر خاصة مقياس المصطلحات القانونية بالفرنسية

محتوى المادة

طرح بعض المفاهيم والتعريفات في مختلف القوانين التي لها علاقة بالمقاييس المدروسة كتعريف المرافق العامة باللغة الفرنسية

طرح إشكالية قانونية باللغة الفرنسية ثم حلها

تحليل بعض المصطلحات والمفاهيم بالعربية ثم بالفرنسية

العمل الشخصي للطالب

- تكليف الطالب بالبحث عن مفاهيم وتعريفات في القانون العام الفرنسية
- حل إشكالية قانونية باللغة الفرنسية في القانون العام
- منح الطالب بعض المفاهيم باللغة العربية والبحث عن مفهوم مماثل باللغة الفرنسية

طريقة التقييم: امتحان

المراجع:

- **CHAGNOLLAUD Dominique**, Droit constitutionnel contemporain, Edition Sitrey, Paris, 1999.
- **YELLES CHAOUCHE Bachir**, Le conseil constitutionnel en Algérie, O.P.U, Alger , 1999.
- **HUGUES Portteli**, Droit constitutionnel et institutions politiques, Dalloz, Paris, 1995.

- **FRANÇAIS Luçhaire**, Le conseil constitutionnel, tome 01, organisation et attributions, Economica, Paris, 1997.

ص 40

السداسي الثالث:

عنوان الوحدة : وحدات التعليم الأساسية

المادة: سلطات الضبط

الرصيد: 06

المعامل: 03

أهداف التعليم: تمكين الطالب من التعرف على الطرق الجديدة لتدخل السلطة العامة في القطاع الاقتصادي والمالي، وكذا التعرف على أشكال الضبط الاقتصادي والمالي.

المعارف المسبقة المطلوبة:

القانون الإداري، المنازعات الإدارية، القانون الاقتصادي

محتوى المادة:

1- مفهوم الضبط الاقتصادي

2- وسائل الضبط الاقتصادي: السلطات الإدارية المستقلة.

3- مختلف سلطات الهيئات الإدارية المستقلة

4- دراسة حالة:

-مجلس النقد والقرض

-اللجنة المصرفية

-مجلس المنافسة

طريقة التقييم: امتحان متواصل

المراجع:

1-ZOUAIMIA Rachid, le droit de la concurrence, édition Belkeise, Alger, 2012.-

2-Ordonnance n° 03-03 du 19 juillet 2003 relative à la concurrence, JORA n° 43 du 20 juillet 2003, modifiée et complétée par loi n° 08-12 du 25 juin 2008, JORA n° 36 du 2 juillet 2008, modifiée et complétée par loi n° 10-05 du 15 aout 2010, JORA n° 46 du 18 aout 2010.

3-ABDELHAMID Leila, Les privatisations d'entreprises dans les pays du Maghreb : Maroc, Algérie, Tunisie (étude juridique), Les éditions Internationales, Alger ,1998.

4-DEBENE marc, Le désengagement de l'état dans les pays en voie de développement »,M.F.P.E .N06 ,1990.

السداسي: الثالث

عنوان الوحدة : وحدات التعليم الأساسية

المادة: الرقابة في القانون الإداري (الرقابة الإدارية، السياسية، الشعبية)

الرصيد: 06

المعامل: 03

أهداف التعليم: تمكين الطالب من التحكم في مختلف صور الرقابة على أعمال الإدارة المحلية.

المعارف المسبقة المطلوبة :

محتوى المادة:

أولاً: مفاهيم حول مبدأ المشروعية الإدارية

ثانياً: صور رقابة المشروعية

- الوصاية الإدارية
- الرقابة القضائية
- الرقابة على المالية المحلية
- الرقابة السياسية.
- الرقابة الشعبية.

طريقة التقييم: امتحان

المراجع: (كتب ومطبوعات ، مواقع انترنت ، إلخ)

- بعلي محمد الصغير، الولاية في القانون الإداري الجزائري، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- بوضياف عمار، الوجيز في القانون الإداري، الطبعة الثالثة، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- ناصر لباد، الأساسي في القانون الإداري، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، لباد للنشر، الجزائر، 2011.
- كزياني فريدة، المجالس الشعبية المحلية في نظام التعددية السياسية في التشريع الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2005.
- مسعود شيهوب، المجموعات المحلية بين الاستقلالية والرقابة، مجلة الفكر البرلماني، العدد الأول، 2014، ص ص 128-134.
- بلغال بلال، "واقع الرقابة الوصائية الممارسة على المجلس الشعبي الولائي في قانون الولاية الجديد"، مجلة صوت القانون، العدد الأول، 2002، ص ص 155-172.
- تياب نادية، مدى وجود لامركزية إدارية في الجزائر، مداخلة أقيمت بالملتقى الوطني حول: الجماعات الإقليمية وحتميات الحكم الراشد، المنعقد بجامعة بجاية، عبد الرحمن ميرة، 2008، ص ص 09-14.

السداسي: الثالث

عنوان الوحدة : وحدات التعليم الأساسية

المادة: امتيازات المرفق العام

الرصيد: 6

المعامل: 3

أهداف التعليم:

تهدف الدراسة إلى تنمية معارف الطالب بشأن ابرام ونهاية وتسيير عقود تفويض المرافق العامة، وكذا معرفة الاختصاص في مجال المنازعات.

المعارف المسبقة المطلوبة:

المالية العامة، قانون الصفقات العمومية

محتوى المادة:

1- فكرة تفويض المرفق العام

2- العناصر المكونة للكرة تفويض المرفق العام

3- النظام القانوني لاتفاقيات تفويض المرفق العام

4- العقود المختلفة لتفويض المرفق العام

طريقة التقييم: امتحان متواصل

المراجع: (كتب ومطبوعات ، مواقع انترنت، إلخ)

1- **ZOUAIMIA Rachid**, le droit de la concurrence, édition Belkeise, Alger, 2012.-

2- **ABDELHAMID Leila**, Les privatisations d'entreprises dans les pays du Maghreb : Maroc, Algérie, Tunisie (étude juridique), Les éditions Internationales, Alger ,1998.

3- **DEBENE marc**, Le désengagement de l'état dans les pays en voie de développement »,M.F.P.E .N06 ,1990.

4- Ordonnance n° 03-03 du 19 juillet 2003 relative à la concurrence, JORA n° 43 du 20 juillet 2003, modifiée et complétée par loi n° 08-12 du 25 juin 2008, JORA n° 36 du 2 juillet 2008, modifiée et complétée par loi n° 10-05 du 15 aout 2010, JORA n° 46 du 18 aout 2010.

السداسي: الثالث

اسم الوحدة: وحدة التعليم المنهجية

اسم المادة:1: تقنيات إعداد البحوث والمذكرات

الرصيد: 06

المعامل:02

أهداف التعليم:

إعطاء القواعد الأساسية للطالب التي تمكنه من إنجاز بحث علمي وفقا لقواعد منهجية سليمة من أجل تتويج مادة التكوين ببحث علمي جيد ودقيق

المعارف المسبقة المطلوبة :

لإمكانية استيعاب هذه الوحدة المنهجية، يشترط أن يكون الطالب قد درس مناهج العلوم القانونية في مرحلة التحضير لشهادة الليسانس، تخصص قانون عام، بالإضافة إلى تمكنه من الناحية الموضوعية خلال فترة التكوين ، إلى جانب المعارف التي اكتسبها في المنهجية خلال السداسي الأول والثاني ماستر.

محتوى المادة: تحتوي هذه المادة ما يلي:

مرحلة التحضير و الإعداد.

ضرورة إجراء بحث بيبليوغرافي

طرق و أسس اختيار الموضوع و كيفية تحديد الإشكالية

كيفية اختيار المنهج السليم لدراسة إشكالية الموضوع المختار .

أنواع المناهج.

- المنهج الاستدلالي

- المنهج التاريخي

- المنهج الوصفي

- المنهج التحليلي

- المنهج المقارن

- المنهج الجدلي

- منهج دراسة حالة.

إعداد الخطة

كيفية التحرير و مراحلها

الاستعمال الجيد للمراجع

الكتابة بلغة سليمة

احترام المصطلحات القانونية وتوظيفها جيدا

العمل الشخصي للطالب

إعداد مذكرات وإحضار نماذج لمذكرات سابقة والوقوف على الأخطاء المنهجية فيها

طرح بعض الأسئلة حول بعض النقاط في منهجية إعداد مذكرة وتكليف الطالب بالبحث والإجابة عنها

طريقة التقييم: متواصل + امتحان**المراجع: (كتب، ومطبوعات ، مواقع /انترنت، إلخ)**

عمار بوضياف المرجع في كتابة البحوث القانونية (مذكرة ماستر) الطبعة الأولى جسور للنشر و التوزيع، الجزائر
 بحوش عمارة، دليل الباحث في المنهجية و كتابة الرسائل الجامعية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 1985.
 عكاشة محمد عبد العال وسامي بديع منصور، المنهجية القانونية، الدار الجامعية.

أحمد خروع، المناهج العلمية وفلسفة القانون، دم.ج.

بشير بن صالح، المنطق ومناهج البحث العلمي، مكتبة إقرأ

Gilles GOUBEAUX, Les épreuves écrites de droit civil, éd. L.G.D.J

اسم الوحدة: وحدة التعليم المنهجية

اسم المادة 2: منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية

الرصيد: 03

المعامل: 01

أهداف التعليم:

يمكن التعليق على حكم أو قرار قضائي الطالب من ممارسة المكتسبات المعرفية التي حصلها من خلال المحاضرات والبحوث والمراجع، أما على المستوى العملي يمكن الطال من إبداء رأيه في العمل القضائي والوقوف على مكامن الحل فيه وطرح الحلول المناسبة مما يترتب عليه تحسين العمل القضائي ومنه يتمكن الطالب في جمع الجانب النظري والعملي في آن واحد و بالتالي الرقى به في مجال التكوين.

المعارف المسبقة المطلوبة :

إتقان التعليق على حكم أو قرار قضائي يفترض الإلمام الجيد بالمعارف النظرية و المتعلقة بموضوع التعليق و استيعاب معطيات المنهجية القانونية التي تسمح بتقييم الحكم أو القرار وفقا لما درسه في الليسانس و أيضا مقاييس المنهجية لسداسي الأول والثاني والمقاييس الأخرى.

محتوى المادة:

- 1- المقصود بالتعليق على حكم أو قرار قضائي
- 2- منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية.
- 3- المرحلة التحضيرية: (كيفية سرد الوقائع والتعامل معها/ الإجراءات/ الإدعاءات/ المشكل القانوني وشروطه)
- 4- المرحلة التحريرية

العمل الشخصي للطالب

منحه بعض الأحكام والقرارات القضائية وطلب التعليق عليها منهجيا
طلب جلب بعض الأحكام والقرارات القضائية لدول المقارنة والتعليق عليها.

طريقة التقييم: متواصل

المراجع:

عوابدي عمار مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية
محمد فركت ، العناصر الشكلية والموضوعية للقرار القضائي، دفاثر المجلس الأعلى المغربي ، العدد 10
مطبعة البيت، 2005.

محمد عبد العال عكاشة المنهجية القانونية وتحليل القرارات القضائية

محمد الدكتور، التعليق على قرار المجلس الأعلى، المجلة المغربية للاقتصاد والقانون، العدد 18 لسنة 1992

<http://ar.jurispedia.org/index.php><http://www.tribunaldz.com/forum/t1722>

عنوان الوحدة : وحدات التعليم الاستكشافية

المادة: الديمقراطية التشاركية

الرصيد: 01

المعامل: 01

أهداف التعليم:

تهدف دراسة الموضوع الى تمكين الطالب من مفهوم الديمقراطية التشاركية كآلية فعالة لتقريب وإشراك المواطن في تسيير شؤونه المحلية.

المعارف المسبقة المطلوبة :

القانون الإداري، القانون الدستوري، قانون البيئة

محتوى المادة:

أولاً: مفهوم الديمقراطية التشاركية

ثانياً: التكريس القانوني لمبدأ الديمقراطية التشاركية

ثالثاً: دور المواطن في التسيير المحلي

رابعاً: دور الأعوان الاقتصاديين في التسيير المحلي.

طريقة التقييم: متواصل + امتحان

المراجع: (كتب ومطبوعات ، مواقع/انترنت، إلخ)

- بركات كريم، مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ، تخصص القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014.
- وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- وناس يحي، دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2003.
- عيساوي عز الدين، " من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، مجلد 12، عدد 02، 2015، ص 212-230.
- **RASERA Michel**, La démocratie local, LGDJ , France, 2002.
- **AUBY (J-B), et FAURE (B)**, Les collectivités locales et droit , les mutations actuelles, Dalloz , Paris, 2001.

اسم الوحدة: وحدة التعليم الاستكشافية

اسم المادة:2: قانون مكافحة الفساد

الرصيد: 1

المعامل: 1

أهداف التعليم:

يهدف تعليم هذه المادة إلى تكوين الطالب في معرفة أنواع الجرائم الفساد الواقعة في القطاع العام ومنها الجرائم الواقعة في مجال الصفقات العمومية باعتبارها أساس للتنمية، وهذا لتجنبها في المستقبل بعد التوظيف ومعرفة سبل مكافحتها ومعرفة دور المشرع والإدارة من خلال التشريعات والتنظيمات في مكافحتها وحماية المال العام.

المعارف المسبقة المطلوبة :

لإمكانية متابعة هذه المادة يشترط حصول الطالب على الوحدة التعليمية التي سبق وأن درسها في الليسانس والمتعلقة بجانب المال العام والعقود الإدارية، ومكافحة الفساد إلى جانب مقاييس السداسي الثاني ومنها مقياس الصفقات العمومية.

محتوى المادة: تحتوي هذه المادة على:

المحور الأول: مجالات الفساد ومظاهره (الجانب النظري)

أولا : مفهوم الفساد أنواعه أسبابه وآثاره

ثانيا:جرائم الفساد في القطاع العام

- جرائم الفساد الأصلية

جريمة الرشوة في القطاع العام

جريمة الحصول على امتياز غير مبرر

جريمة اختلاس الممتلكات عمومية أو استعمالها على نحو غير شرعي

جريمة استغلال النفوذ

جريمة الإغفاء والتخفيض غير القانوني في الضريبة والرسم

جريمة أخذ فوائد بصفة غير قانونية

جريمة إساءة استغلال الوظيفة

- جرائم الفساد التبعية

جريمة تبييض العائدات الإجرامية

جريمة عدم التصريح أو التصريح الكاذب بالممتلكات

جريمة الإثراء غير المشروع

جريمة تعارض المصالح

جريمة تلقي الهدايا

جريمة التمويل الخفي للأحزاب السياسية
جريمة الإخفاء

المحور الثاني: الهيئات القانونية لمكافحة جرائم الفساد في الجزائر

- **الهيئات القانونية المنشأة قبل صدور القانون 01/06**

• المفتشية العامة للمالية

• مجلس المحاسبة

• خلية معالجة الاستعلام المالي لمكافحة تبييض الأموال

- **الهيئات القانونية المحدثة بموجب القانون رقم 01/06**

• الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته

• الديوان المركزي لقمع الفساد

المحور الثالث: الجرائم الواقعة في مجال الصفقات العمومية وقانون الوقاية من الفساد ومكافحته (الجانب التطبيقي)

أولاً: جريمة منح امتيازات غير مبررة في مجال الصفقات العمومية "جنحة المحاباة".

ثانياً: جريمة استغلال نفوذ الأعوان العموميين للحصول على امتيازات غير مبررة في مجال الصفقات العمومية.

ثالثاً: جريمة الرشوة وأخذ فوائد بصفة غير قانونية في مجال الصفقات العمومية

المحور الرابع: الآليات المكرسة للوقاية من الفساد ومكافحته في مجال الصفقات العمومية.

العمل الشخصي للطالب

- البحث عن قوانين مكافحة الفساد في الدول المقارنة

- البحث عن بعض الأحكام والقرارات القضائية المتعلقة ببعض جرائم الصفقات العمومية

- البحث في طرق التحري عن الجرائم الواقعة في مجال الصفقات العمومية وسبل مكافحتها عن طريق طرح أسئلة

والبحث عن إجاباتها عن واقع الجهات المكلفة بالوقاية من الفساد في القطاع العام

طريقة التقييم: متواصل وامتحان.

المراجع: (كتب، مطبوعات، مواقع انترنت، إلخ

- أحسن بوسقيعة-الوجيز في القانون الجزائري الخاص-الجزء الثاني-الطبعة الثانية دار هومة.

- محمد صبحي نجم-شرح قانون العقوبات الجزائري-القسم الخاص-الطبعة الثانية 1990-ديوان المطبوعات

الجامعية-الجزائر.

- عبد الله سليمان-دروس في شرح قانون العقوبات الجزائري-القسم الخاص-ديوان المطبوعات الجامعية

الجزائري.

_ أنور العمروسي، أمجد العمروسي-جرائم الأموال العامة وجرائم الرشوة-الطبعة الثانية. .

-محمود نصر-الوسيط في الجرائم المضرة بالمصلحة العامة منشأة المعارف، بالإسكندرية، 2004.

-قدوج حمامة-عملية إبرام الصفقات العمومية في القانون الجزائري-الطبعة الثانية- 2006 ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر .

- جبار عبد الحميد: قراءة في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته،مجلة الفكر البرلماني العدد 15 لسنة 2007

- القانون 15/11 المؤرخ في 2 أوت 2011 المعدل والمتمم للقانون 01/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية العدد 44 لسنة 2011.

- المرسوم الرئاسي 247/15 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، ج ر عدد/ 50 لسنة 2015 .

- Jérôme Michon , **les marchés publics en 100 questions**, Editions Le moniteur ,4ème éditions, Paris,2009,

-V : C.LAJOYE , **droit des marchés publics**. Berti éditions ,Alger ,2007

اسم الوحدة: وحدة التعليم الأفقية

اسم المادة 1: ترجمة قانونية باللغة الفرنسية

الرصيد: 01

المعامل: 01

أهداف التعليم:

تهدف هذه المادة إلى تكوين الطالب في اللغة الفرنسية القانونية، وقيادته نحو إستراتيجيات فعالة لاكتساب المفردات، وفهم النصوص القانونية أكثر وتحسين الاتصال الشفوي ودراسة المصطلحات القانونية وترجمتها وبعض النصوص والمفاهيم في القانون العام، مع التركيز على المجالات الرئيسية لتوسيع المفردات والقراءة، والترجمة والتحدث للتواصل بين الطالب والمحيط الذي يتطلبها لاسيما في ظل العولمة ومجال الاتصال.
المعارف المسبقة المطلوبة :

المعلومات المكتسبة في الثانوية و في تحضير الليسانس في مجال اللغة الفرنسية واكتساب تقنيات الترجمة والبحث في المراجع في مقياس السداسي الأول والثاني في الفرنسية.
محتوى المادة: تحتوي هذه المادة على:

طرح بعض عناوين لبحث الفرنسية

استخراج إشكالية البحث الفرنسية وترجمتها إلى العربية

عرض شفوي للبحث في ورقة أو ورقتين

مناقشة حول البحث الفرنسية

العمل الشخصي للطالب

إعداد بحث في ورقتين على الأقل حول إشكالية قانونية

شرح عشر مصطلحات قانونية الفرنسية على الأقل

ترجم بعض التعريفات والمفاهيم من العربية إلى الفرنسية

ترجم بعض التعريفات والمفاهيم من الفرنسية إلى العربية

طريقة التقييم: امتحان.

المراجع: (كتب، ومطبوعات ، مواقع انترنت، إلخ

- **CHAGNOLLAUD Dominique**, Droit constitutionnel contemporain, Edition Sitrey, Paris, 1999.
- **YELLES CHAUCHE Bachir**, Le conseil constitutionnel en Algérie, O.P.U, Alger , 1999.
- **HUGUES Portteli**, Droit constitutionnel et institutions politiques, Dalloz, Paris, 1995.
- **FRANÇAIS Luchaire**, Le conseil constitutionnel, tome 01, organisation et attributions, Economica, Paris, 1997.

٧- العقود/الاتفاقيات

نعم

لا

(إذا كانت نعم، تُرفق الاتفاقيات والعقود بالملف الورقي للتكوين)

نموذج لرسالة إبداء النية أو الرغبة

(في حالة تقديم ماستر بالاشتراك مع مؤسسة جامعية أخرى)

(ورق رسمي يحمل اسم المؤسسة الجامعية المعنية)

الموضوع: الموافقة على الإشراف المزدوج للماستر بعنوان :

تعلن الجامعة (أو المركز الجامعي). عن رغبتها في الإشراف المزدوج عن
الماستر المذكورة أعلاه طيلة فترة تأهيل الماستر.

وفي هذا الإطار، فإن الجامعة (أو المركز الجامعي) ترافق هذا المشروع من خلال:

- إبداء الرأي أثناء تصميم و تحيين برامج التعليم،
- المشاركة في الملتقيات المنظمة لهذا الغرض ،
- المشاركة في لجان المناقشة ،
- المساهمة في تبادل الإمكانيات البشرية و المادية

توقيع المسؤول المؤهل رسميا :

الوظيفة:

التاريخ:

نموذج لرسالة إبداء النية أو الرغبة

(في حالة تقديم ماستر بالاشتراك مع مؤسسة لقطاع مستخدم)

(ورق رسمي يحمل اسم المؤسسة)

الموضوع: الموافقة على مشروع بعث تكوين للماستر بعنوان:

المقدم من:

تعلن مؤسسة عن رغبتها في مرافقة هذا التكوين المذكور أعلاه

بصفتها المستخدم المحتمل لمنتج هذا التكوين

وفي هذا الإطار، فإننا نؤكد انضمامنا إلى هذا المشروع ويتمثل دورنا فيه من خلال:

- إبداء رأينا في تصميم و تحيين برامج التعليم،
 - المشاركة في الملتقيات لهذا الغرض ،
 - المشاركة في لجان المناقشة .
 - تسهيل قدر المستطاع استقبال الطلبة المترشحين في المؤسسة في إطار إنجاز مذكرات نهاية التخرج أو في إطار المشاريع المؤطرة.
- سيتم تسخير الإمكانيات الضرورية لتنفيذ هذه العمليات و التي تقع على عاتقنا من أجل تحقيق الأهداف وتنفيذها إن على المستوى المادي والمستوى البشري
- يعين السيد(ة)*.....منسقا خارجيا لهذا المشروع.

توقيع المسؤول المؤهل رسميا:

الوظيفة:

التاريخ:

الختم الرسمي للمؤسسة:

عروض ركوين الماسرر للميدان

المؤسسة: جامعة عبد الرحمن ميرة / بجاية

الكلية: الحقوق والعلوم السياسية

الميدان: الحقوق

الفروع	الرررررررررر
القانون الخاص	القانون الخاص المعمق
	القانون الخاص والعلوم الجنائية
	قانون الاسرة
	المهن القانونية والقضائية
القانون العام	القانون العام الاقراصادي
	القانون الدولي
	• القانون الإداري

VI- رأي وتأشيرة الهيئات الإدارية والعلمية

عميد الكلية (أو مدير المعهد)	+	مسؤول فرقة الميدان
التاريخ والمصادقة		التاريخ والمصادقة
مدير المؤسسة الجامعية		
		التاريخ والمصادقة
الندوة الجهوية		
		التاريخ والمصادقة